المذكرة الترافعية حول:
السياسات العمومية الموجهة للشباب في مجال التربية والتكوين بجهة الدار البيضاء - سطات

ماي 2021

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

المركز المغربي للشباب والتحولات الديمقراطية
MOROCCAN CENTER FOR YOUTH AND DEMOCRATIC TRANSITIONS

المذكرة الترافعية حول:

السياسات العمومية الموجهة للشباب في مجال التربية والتكوين

بجهة الدار البيضاء - سطات

ماي 2021

تم إنجاز هذه المذكرة الترافعية
بدعم من مؤسسة فريدريش إيبرت
في إطار مشروع:
"منتديات الحوار حول السياسات العمومية
الموجهة للشباب في مجال التعليم بجهة الدار
البيضاء - سطات"
الذي نفذه المركز المغربي للشباب والتحولات
الديمقراطية
بشراكة مع المؤسسة لمدة ثلاث سنوات
(2021-2019)

تقديم

تشكل فئة الشباب موردا بشريا هاما، وفرصة ثمينة لإرساء دعائم التنمية المجتمعية، وتوفير ساكنة نشيطة تساهم في البناء الاقتصادي الوطني، وتحقيق سبل الرفاه الاجتماعي. فالشباب فئة اجتماعية تمتلك العديد من المقومات والخصائص أهمها ميزة الاندفاع والعطاء المتواصل حين تتوفر الشروط، كما أن العكس صحيح عند تراكم عوامل الإخفاق.

وفي بلادنا تعاني فئة الشباب التي تمثل قرابة ثلثي ساكنة المغرب من التهميش المتواصل الذي يحول بينها وبين تحقيق الحد المطلوب من العيش الكريم، والإدماج في مجال التربية والتكوين وتوفير الخدمات الاجتماعية، وتحريرهم من البطالة التي أفرزت ظاهرة الهجرة. فكانت الشبيبة المغربية بذلك ورقة خارج سياسات التنمية، وهذا ما أدى بالعديد من الخبراء والباحثين وهيئات المجتمع المدني إلى مساءلة السياسات العمومية الموجهة للشباب، ومدى فعاليتها لإخراج الشباب من واقع التيه والضياع والإحباط والتطرف والعنف الذي أصبح متفشيا لدى فئة عريضة منه.

إن مطلب إدماج الشباب في السياسات العمومية يعتبر أحد المحاور الأساسية للإعلانات والأدبيات الصادرة عن الهيئات الأممية والإقليمية، فقد أكد تقرير البنك العالمي حول التنمية والجيل الجديد سنة 2007 على أن الحكومات يجب أن تحرص في ما يتعلق بسياسات الشباب على تأمين الانتقالات الخمس: ضمان التعليم لأجل العمل ولأجل الحياة، توفير فرص الشغل، تقديم خدمات صحية ملائمة، إمكانية تكوين أسرة، وممارسة المواطنة الكاملة داخل المجتمع. أما على المستوى القاري فيمكن الإشارة إلى إستراتيجية الشباب الإفريقي الصادرة عن لجنة العلوم الإنسانية والاجتماعية لليونسكو، وهذه الإستراتيجية (2009-2013) تتمحور حول ثلاثة أهداف كبرى:

1. دعم وتنمية المعارف وتعزيز البحث والدراسات حول الشباب.
2. تعزيز مشاركة الشباب في اتخاذ القرارات.
3. دعم تقدم السياسات الموجهة لتلبية الحاجيات المتعلقة بالشباب.

وعلى المستوى العربي فنذكر إعلان القاهرة (2003) الصادر عن اللقاء العربي البرلماني للسكان، وكذلك إعلان الرباط حول التنمية والسكان (2003)، فضلا عن الإعلان العربي البرلماني لتمكين الشباب (2005) الذي يعد إطارا توجيهيا، ومرجعا رئيسيا في إعداد السياسات الإقليمية والوطنية، والذي تم إقراره من قبل رؤساء اللجان والمجالس الوطنية للسكان بالبلدان العربية وأعضاء البرلمان العربي الانتقالي، والمسؤولين عن قطاعات الشباب في البلدان العربية.

أما حضور الشباب وطنيا في السياسات العمومية فقد أكد عليه الدستور المغربي، وذلك بضمان العديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ورغم عدم تأكيده على حقوق فئوية خاصة بالشباب كنوع اجتماعي، فإن بعض فصوله تبدو ذات علاقة مباشرة بقضايا الشباب كما هو الحال بالنسبة للتنصيص على الحق في الشغل، وفضلا عن ذلك فالمغرب صادق على الكثير من الاتفاقيات الدولية المهتمة بحقوق الشباب.

وإذا تأملنا في كل هذه الالتزامات والآليات الدولية والإقليمية والوطنية لإدماج الشباب في السياسات العمومية، نجدها تعطي الأولوية لمسألة التربية والتكوين. فبناء العنصر البشري وتأهيله وتمكينه لا يمكن أن يتم إلا عبر منظومة تربوية تعليمية منتجة وفاعلة، وتخضع لسياسات عمومية عقلانية وإستراتيجية. وقد عرف حقل التربية والتكوين في بلادنا مجموعة من الإصلاحات الهيكلية ابتداء من:

1. تشكيل اللجنة العليا لإصلاح التعليم سنة 1957.
2. تكوين اللجنة الملكية لإصلاح التعليم سنة 1958.
3. إنشاء لجنة للتربية والثقافة سنة 1959.
4. تأسيس المجلس الأعلى للتعليم برئاسة وزير التربية الوطنية سنة 1959.
5. تنظيم مناظرة المعمورة سنة 1964.

6.تأسيس المجلس الأعلى للتعليم برئاسة الملك الحسن الثاني سنة 1970.
7.تنظيم مناظرة إفران الأولى لسنة 1970.
8.تكوين اللجنة الوطنية للتعليم سنة 1994.
9.الميثاق الوطني للتربية والتكوين سنة 1999.
10.المخطط الاستعجالي(2009 - 2012).
11.تأسيس المجلس الأعلى للتربية والتكوين سنة 2001.
12.الرؤية الإستراتيجية لإصلاح التعليم (2015-2030).

وعلى الرغم من هذه الاصلاحات فإن هذا المجال لازال يعاني العديد من الاختلالات الهيكلية والمنهجية والتقنية، وهذا ما أقرته مختلف الهيئات الدولية والوطنية.

إن كل هذه المعيقات والاختلالات التي يشهدها قطاع التربية والتكوين تؤثر بشكل سلبي على تكوين وتأهيل الشباب، وتمكينهم من ولوج سوق الشغل واندماجهم في المجتمع الشيء الذي دفعنا داخل المركز المغربي للشباب والتحولات الديمقراطية، وبدعم من مؤسسة فريدريش إيبرت ستفستون إلى إصدار مذكرة ترافعية لمساءلة وتقييم السياسات العمومية الموجهة للشباب في مجال التعليم بجهة الدار البيضاء - سطات.

• أولا: السياق العام:

يعتبر الحق في التعليم من الحقوق الأساسية التي تنص عليها العهود والمواثيق الدولية والوطنية، بما فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والدستور المغربي. فالتعليم هو الأداة الرئيسية التي تمكن الشباب من النهوض بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، والحصول على وسيلة للمشاركة في مجتمعاتهم. وللتعليم دور حيوي في تمكين المرأة، وفي تعزيز حقوق الإنسان وبناء الديمقراطية، وحماية البيئة.

غير أن منظومة التربية والتكوين في المغرب لا تلبي حاجيات الشباب وتطلعاتهم، وهذا ما أجمع عليه جل الباحثين والمتخصصين والمتدخلين في الموضوع، وهو ما استدعى إطلاق مشروع "منتديات الحوار حول السياسات العمومية الموجهة للشباب في مجال التعليم بجهة الدار البيضاء - سطات" الذي نفذه المركز المغربي للشباب والتحولات الديمقراطية بشراكة ودعم من مؤسسة فريدريش إيبرت على مستوى جهة الدار البيضاء - سطات لمدة ثلاث سنوات (2019-2021)، من أجل فتح نقاش عمومي وإطلاق منتديات الحوار الجهوي لتقديم مقترحات عملية لإدماج الشباب في السياسات العمومية الموجهة في مجال التربية والتكوين. وكان من نتائج ذلك إصدار مذكرة ترافعية من أجل المساهمة في تجويد العرض التعليمي والتربوي بجهة الدار البيضاء - سطات.

• ثانيا: المرجعيات:

1.المرجعيات الدولية:

"لكل شخص الحق في التعليم، ويجب أن يوفر التعليم مجانا على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية ويكون التعليم الأساسي إلزاميا، وأن يكون التعليم الفني والمهني متاحا للعموم".

المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1948 .

"تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل فرد في التربية والتعليم، وهي متفقة علي وجوب توجيه التربية والتعليم إلى الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية والحس بكرامتها، وإلى توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية... وتقر الدول الأطراف في هذا العهد بأن ضمان الممارسة التامة لهذا الحق يتطلب جعل التعليم الابتدائي إلزامياً وإتاحته مجاناً للجميع وتعميم التعليم الثانوي بمختلف أنواعه، بما في ذلك التعليم الثانوي التقني والمهني، وجعله متاحاً للجميع بكافة الوسائل المناسبة، ولا سيما بالأخذ تدريجياً بمجانية التعليم، وجعل التعليم العالي متاحاً للجميع على قدم المساواة، تبعاً للكفاءة، بكافة الوسائل المناسبة، ولا سيما بالأخذ تدريجياً بمجانية التعليم، مع تشجيع التربية الأساسية أو تكثيفها إلى أبعد مدى ممكن، من أجل الأشخاص الذين لم يتلقوا أو لم يستكملوا الدراسة الابتدائية، والعمل بنشاط على إنماء شبكة مدرسية على جميع المستويات، وإنشاء نظام واف بالغرض، ومواصلة تحسين الأوضاع المادية للعاملين في التدريس...".

المادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1966.

2. المرجعيات الوطنية:

"تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين على قدم المساواة من الحق في الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة".

الفصل 31 من الدستور المغربي 2011.

"من أجل ضمان التنزيل الفعلي والعملي والمتجانس للرؤية الإستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي 2015-2030 "من أجل إرساء مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء"، سيتم اعتماد قانون إطار لتنفيذ هذا الإصلاح يركز على ثلاثة محاور أساسية هي:

- تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص في ولوج التربية والتكوين

سيتم العمل على: تحقيق إلزامية الولوج التام للتربية والتكوين، تمييز إيجابي لفائدة الأوساط القروية، تدارك العجز الحاصل في تأهيل واستكمال البنيات التحتية المدرسية، تعزيز خدمات الدعم الاجتماعي، تعزيز نظام "تيسير"، تطوير البرامج الوقائية للحد من الهدر المدرسي، إيلاء عناية خاصة لتمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، الاعتناء بالجالية المغربية في المجال التربوي، تحيين الإطار القانوني والمرجعي لتأطير التعليم الخاص.

• تطوير النموذج البيداغوجي وتحسين جودة التربية والتكوين، وبهذا الخصوص ستعمل الحكومة على:

تعزيز القيم في المنظومة التربوية، إرساء فعلي للجسور والممرات بين مختلف قطاعات منظومة التربية والتكوين، تنزيل الهندسة اللغوية الجديدة، تنمية وتطوير كفايات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، اعتماد استراتيجية وطنية لتكوين الأطر التربوية، تطوير منظومة التوجيه المدرسي والمهني، تأهيل مؤسسات التعليم الأولي.

• تحسين حكامة منظومة التربية والتكوين وتحقيق التعبئة المجتمعية حول الإصلاح. ومن هذا المنطلق ستعمل الحكومة على:

التسريع بإخراج القانون الإطار لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، تفعيل اللجنة الوزارية الدائمة للتربية والتكوين، الرفع من الكفاءة المؤسساتية والتدبيرية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين".

البرنامج الحكومي 2016-2021.

• ثالثا: تشخيص وضعية التعليم بالمغرب:

1. وضعية التعليم على المستوى الوطني:

ظلت وضعية التعليم بالمغرب على المستوى الوطني خلال مرحلة 2019-2021 رهينة بتنزيل الرؤية الإستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وذلك باعتماد القانون الإطار رقم 51.17، بعدما أثارت بعض مضامينه نقاشات سياسية وثقافية بين مختلف الفاعلين. ويمثل اعتماد هذا النص التشريعي الذي يحدد الإطار التعاقدي للدولة لإصلاح قطاع التربية والتكوين البداية الفعلية لتنفيذ الرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين.

كما تجدر الإشارة إلى أن سنة 2019 شهدت دخول خطة تعميم التعليم الأولي حيز التنفيذ، وهي خطة يمتد تنفيذها إلى غاية سنة 2027. كما أن القطاع حاليا يعرف مجموعة من المشاكل والاختلالات نتيجة تأثيرات جائحة كورونا، وتداعياتها الاجتماعية والنفسية على الشباب والمتعلمين، وكذلك صعوبة الولوج إلى المعلومة جراء توظيف التعليم بالتناوب أو التعليم عن بعد، إضافة إلى تنامي ظاهرة الاحتجاجات لدى فئات عريضة من نساء ورجال التعليم وخصوصا الأساتذة المتعاقدين.

2. وضعية التعليم بجهة الدار البيضاء - سطات:

* معطيات ومؤشرات العرض المدرسي[1]:

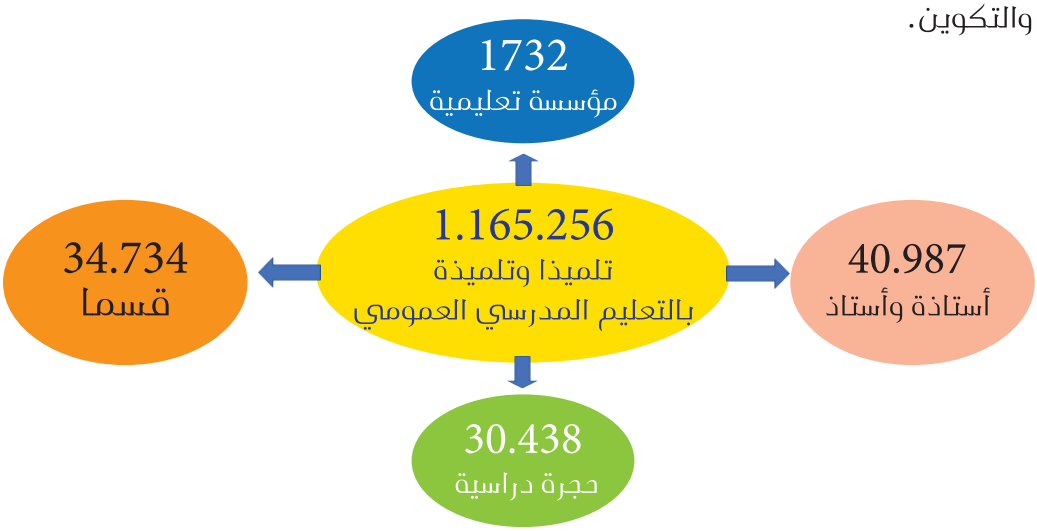

1 معطيات صادرة عن الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الدار البيضاء - سطات، المجلس الإداري، حصيلة السنة المالية 2020، دورة نونبر 2020.

* حصيلة مشاريع تنزيل القانون الإطار 51.17 بجهة الدار البيضاء- سطات [2] :

- الارتقاء بالتعليم الأولي:

عناصر ومؤشرات الحصيلة	العدد أو النسبة
عدد الأطفال المسجلين	179259
نسبة التمدرس بالتعليم الأولي 4 - 5 سنوات بكل أنواعه	72%
نسبة التعليم الأولي التقليدي من مجموع الأطفال المسجلين بالتعليم الأولي	44%
نسبة الأطفال المسجلين في التعليم الأولي العمومي	22%
عدد الأقسام المحدثة بالمؤسسة العمومية	889 (361 برسم 2019-2020)
عدد المربيات والمربيين المستفيدين من التكوين	5296

* مشروع: توسيع العرض المدرسي وتحقيق إلزامية الولوج (الابتدائي، الثانوي الإعدادي، الثانوي التأهيلي: الدخول المدرسي 2020-2021):

عناصر ومؤشرات الحصيلة	العدد
عدد المؤسسات المحدثة	8
عدد الحجرات المحدثة	127
عدد الداخليات المحدثة	1
عدد المدارس الجماعاتية	7

2 معطيات صادرة عن الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الدار البيضاء - سطات، المجلس الإداري، حصيلة السنة المالية 2020، دورة نونبر 2020.

* تمكين الأطفال في وضعية إعاقة أو وضعيات خاصة من التمدرس[3]:

عناصر ومؤشرات الحصيلة	العدد
عدد المؤسسات التعليمية المنصفة الدامجة	444
عدد الأطفال في وضعية إعاقة المتابعين دراستهم بالمؤسسات الدامجة	2653
عدد قاعات الموارد للتأهيل والدعم المحدثة	101
عدد المؤسسات التعليمية المتوفرة على الولوجيات لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة	444
عدد الأساتذة المستفيدين من التكوينات في مجال التربية الدامجة	470

* الارتقاء بالحياة المدرسية:

عناصر ومؤشرات الحصيلة	العدد
عدد المؤسسات المتوفرة على مشروع مؤسسة	1334
عدد مؤسسات التفتح المحدثة	10
عدد التلاميذ المستفيدين من مؤسسات التفتح	4562
عدد الأندية التربوية المحدثة (في المجالات الفنية والثقافية والعلمية)	5871
عدد خلايا الإنصات والوساطة المحدثة	1134
عدد المؤسسات التعليمية المستفيدة من الحملات الطبية والوقائية	1351
عدد المؤسسات التعليمية المستفيدة من الحملات التحسيسية في التربية والسلامة الطرقية	1284
عدد المؤسسات الحاصلة على اللواء الأخضر	195

3 معطيات صادرة عن الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الدار البيضاء - سطات، المجلس الإداري، حصيلة السنة المالية 2020، دورة نونبر 2020.

* الارتقاء بتدبير الموارد البشرية:

عناصر ومؤشرات الحصيلة	2020-2019	العدد الإجمالي منذ 2016
عدد أطر التدريس التي تم توظيفها من طرف الأكاديمية الجهوية (أطر الأكاديميات)	2304	14441

* قراءة في الحصيلة والمؤشرات:

تأتي هذه المشاريع التي قامت بتنزيلها الأكاديمية الجهوية لجهة الدار البيضاء - سطات في سياق تنزيل الرؤية الإستراتيجية لإصلاح التعليم 2015-2030، وهي الرؤية التي تندرج في سياق الأهداف الإنمائية للألفية التابعة للأمم المتحدة. وقد تضمنت هذه الرؤية عدة رافعات للإصلاح التعليمي، بل ذهب المجلس الأعلى للتربية والتكوين إلى حد الدعوة إلى تحويل هذه الرؤية إلى قانون إطار51.17.

وقد تضمنت هذه الرؤية عدة رافعات تعليمية، وأخرى لها ارتباط بالتعليم نجملها في ما يلي: التعليم الأولي - التعليم بالوسط القروي - تمدرس ذوي الاحتياجات الخاصة - التربية غير النظامية - محاربة الأمية - تجهيز ودعم المؤسسات - تحسين جاذبية المدرسة - مكانة ودور التعليم الخصوصي - تجديد مهن التدريس والتكوين وتدبير المسار المهني - دور التفتيش والتخطيط - أخلاقيات المهنة - هيكلة المؤسسات - مقومات النظام البيداغوجي - لغات التدريس وتدريس اللغات - حكامة المنظومة - تمويل التعليم - ملاءمة

التعليم مع حاجيات البلاد - المدرسة والثقافة - المدرسة وقيم المواطنة والديمقراطية - المدرسة والتعبئة الوطنية - التعلم مدى الحياة - المدرسة واقتصاد المعرفة - شروط التدبير الناجح للإصلاح.

ورغم أهمية الأهداف التي جاءت بها الرؤية الاستراتيجية للنهوض بمنظومة التربية والتكوين، وكذا تعبئة الأكاديميات الجهوية من أجل تنزيلها، إلا أننا نسجل من خلال قراءة في الأرقام والحصيلة مجموعة من الملاحظات والاختلالات على النحو الآتي:

بشأن التعليم الأولي:

رغم التوصيات التي أكدت على تعميم التعليم الأولي إلا أنه يوجد خارج المدرسة العمومية، كما أنه غير إجباري ومتنوع يجمع بين التعليم التقليدي، العصري، والعمومي. ويتميز بهيمنة القطاع الخاص بحوالي 90%، وضعف تكوين المربيين والمربيات. كما أنه يتواجد في فضاءات لا تتوفر في أغلبها على المواصفات اللازمة، ويتميز بغياب برامج موحدة. مع العلم أن منظمة اليونيسكو أكدت على "أن توسيع وتحسين فرص الحصول على التعليم الجيد في مرحلة الطفولة المبكرة هي أهم تدخل في حياة الطفل، وهي أساسية لإعمال الحق في التعليم لجميع الأطفال... وتلعب السنوات الأولى من التعليم الأولي دورا هاما في تحقيق التطور الأمثل للأطفال، وإعدادهم للمدرسة الابتدائية وتحسين مخرجات تعلمهم".

كما نصت "الرؤية الاستراتيجية للإصلاح" في الرافعة الثانية على جعل التعليم الأولي التزاما للدولة والأسر، ووضع آليات لانخراط الجماعات الترابية في مجهود تعميمه، وإحداث إطار مؤسساتي تحث إشراف وزارة التربية الوطنية يهتم بالتعليم الأولي إلى جانب الدعوة إلى اعتماد منهج موحد الأهداف والغايات في التعليم الأولي. وقد سبق للميثاق الوطني للتربية والتكوين سنة 2000 أن اعتبر النهوض بالتعليم الأولي من طرف الدولة، وتعميمه أحد العناصر الأساسية لتحسين وضعية المنظومة التعليمية.

إن عدم تفعيل مشروع إرساء تعليم أولي عمومي لحد الآن منذ سنة 2000 يحرم المنظومة التعليمية من أداة أساسية لتقليص الهدر المدرسي، ويحرم الأطفال المغاربة من الحق في المساواة في فرص النجاح عبر تمكين أبناء الفقراء من تعليم أولي يساعدهم على ضمان سبل النجاح في مسارهم التعليمي.

ورغم محاولة تنزيله على مستوى جهة الدار البيضاء - سطات فما زالت هناك مجموعة من الإكراهات تحول دون تعميمه تتمثل أساسا في:

- استمرار الهوة بين الحاجيات (خاصة بالعالم القروي) ومحدودية وتيرة الإنجاز.
- عدم وضوح الرؤية بشأن التعليم الأولي، والمراهنة على تدخل فاعلين آخرين، وتنامي دور القطاع الخاص دون مراقبة وما يترتب عن ذلك من تفاوت على مستوى الجودة.
- غياب إستراتيجية واضحة ومندمجة بخصوص تحديد حجم تدخل كل الأطراف المعنية (جماعات ترابية، قطاعات حكومية، قطاع خاص، والجمعيات...).

بشأن الهدر المدرسي:

- بقيت نسب الهدر المدرسي جد مرتفعة حيث تبلغ حوالي 350.000 تلميذ وتلميذة يغادرون المدرسة سنويا دون استكمال تعليمهم الأساسي، أي ما يعادل نسبة 12 % على المستوى الوطني. وترتفع هذه النسبة إلى 17 % بالتعليم الثانوي التأهيلي. أما نسب التكرار فتتراوح بين 12 % بالابتدائي و 18 % بالثانوي التأهيلي. كما يلاحظ أن من أصل 100 تلميذة وتلميذ يسجلون بالسنة الأولى ابتدائي، يصل فقط 88 منهم إلى السنة السادسة ابتدائي، ويصل فقط 66 منهم إلى السنة الثالثة إعدادي، و35 منهم يصلون إلى السنة الثانية باكالوريا. أما في المراحل الإشهادية فتبلغ نسبة النجاح 83,6 % بالسنة السادسة[4] ابتدائي، و 52 % بالسنة الثالثة إعدادي، و 53 % باكالوريا [4] .
- اختلال التوازن بين توزيع الموارد بين الجهات وداخل الجهة الواحدة.
- عدم نجاعة التخطيط.
- ارتباك في السياسة القطاعية، وغياب التنسيق بين المتدخلين في مجال إحداث المؤسسات.

4 مشروع مقرر السياسة التعليمية: شروط ذات أولوية لنجاح الإصلاح، المؤتمر الوطني الحادي عشر، لجنة مقرر السياسة التعليمية، النقابة الوطنية للتعليم (ف.د.ش).

- تكريس المقاربة الكمية في تحقيق هدف التعميم على حساب الجودة، مما أدى إلى تزايد نسبة الهدر في السنوات الثلاث الأولى للتعليم الابتدائي.
- غياب رؤية مندمجة لتطور مختلف أسلاك التعليم بالعلاقة مع التكوين المهني كجزء من المنظومة التعليمية لفرز المسارات منذ بداية الالتحاق بالدراسة، على اعتبار أن التجارب الدولية أكدت كون قدرات التلاميذ قابلة للتوجيه منذ البدء.
- عدم انتظام الدعم المدرسي ضمن إطار قانوني مؤسساتي واضح، واللجوء إلى استحداث جمعيات كوعاء للتدبير المادي والمالي للعمليات ذات الصلة.
- عدم وجود تقييم يمكن من تحديد دور وحجم مساهمة كل من الحكومة والمبادرات الأخرى على مستوى الدعم المدرسي.

على المستوى البيداغوجي:

- عدم الانسجام بين الاختيار البيداغوجي والمناهج الدراسية.
- الاعتماد على المؤشرات الكمية مع غياب الأثر على الممارسة الصفية.
- هيمنة الطابع التقني على البيداغوجي.
- عدم إعمال قرارات وضع المقررات الجهوية وإخراجها إلى الوجود.
- عدم الحسم في اختيار المناهج التربوية المتصلة بالتعليم الأولي، وإفساح المجال للتجريب غير المتجانس.
- غياب معايير علمية في إقصاء مواد معينة من التقويم الإشهادي ببعض المستويات.
- اعتماد خيارات على مستوى التقويم تكرس الإقصاء بدل تطوير الأداء (حالة السنة الأولى).
- إغفال ترابط تعثر تفعيل مشاريع الحياة المدرسية بإشكالية حكامة التدبير التربوي بالمغرب.

على مستوى الموارد البشرية:

يبدو أن مشاكل الخصاص ما تزال قائمة على مستوى تدبير الشأن التعليمي وفق مقتضيات الحكامة من خلال ما يلي:

- عدم ربط مجال تطوير الحكامة بالموارد.
- ضعف نسبة تنفيذ الميزانيات المرصودة للأكاديميات.

- التردد الذي يطبع سياسة القطاع مركزيا في علاقته بالجهات من التفويض الجزئي للصلاحيات بالنسبة للأكاديميات، وانعكاس ذلك على مستوى المديريات الإقليمية والمؤسسات التعليمية.
- انعدام إطار مؤسساتي لتكوين وتأهيل الموارد البشرية في التعليم الأولي.
- استمرار عملية توظيف الأساتذة بالتعاقد دون خضوعهم إلى تكوين يستجيب لمعايير الجودة التي يتطلبها هذا المجال الحيوي.
- غياب تصور لتدبير المسار المهني للأطر العاملة في القطاع.
- غياب الترابط بين التكوين المستمر وبين الترقيات.
- غياب تأهيل الموارد البشرية الخاصة بالأقسام المدمجة للأطفال في وضعية إعاقة، حيث نجد غياب أساتذة متخصصين في هذا الإطار ضمن أساتذة وزارة التربية الوطنية.

- على مستوى الحياة المدرسية:

تعتبر الحياة المدرسية إطارا أساسيا في تجريب توظيف المؤهلات الاجتماعية المختلفة للتلاميذ، والتي لا يجب أن تدمج بأي شكل من الأشكال في التقييم المدرسي. وأمام تراجع شروط الدراسة والتأطير التربوي، لابد من الأخذ بعين الاعتبار الدور الذي تلعبه الحياة المدرسية كعامل للنجاح، إلا أن الحياة المدرسية داخل المؤسسات التعليمية محدودة وضعيفة وذلك يعود للأسباب التالية:

- ضعف تكوين الأساتذة في مجال المواكبة والمصاحبة التربوية، وهذا ما يؤدي إلى غياب الحياة المدرسية في بعض أقاليم الجهة وفي بعض الأحيان انعدامها.
- غياب ميزانيات محددة لتنشيط الحياة المدرسية، وإدماج الشباب في النسيج السوسيو ثقافي.
- محدودية فضاءات القاعات المجهزة من أجل النهوض بالحياة المدرسية، وعدم صيانة المتوفر منها.
- طول المقررات والزمن المدرسي الذي يحول دون اكتساب الشباب للمهارات الحياتية والقدرة على الاختيار.
- عدم تفعيل نوادي التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، والأندية البيئية والثقافية.

- محدودية الأنشطة التي تساهم بها الجمعيات داخل المؤسسات التعليمية.

•رابعا: جائحة كورونا وإشكالية التعليم عن بعد:

أصدرت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والبحث العلمي البلاغ الإخباري رقم 2 بتاريخ 14 مارس 2020 حول تعليق الدراسة بجميع المؤسسات التعليمية، مع تأكيدها على أن توقيف الدراسة لا يعني مطلقا إقرار عطلة مدرسية استثنائية، وإنما ملازمة التلاميذ منازلهم ومتابعة دراستهم عن بعد عوض الدروس الحضورية. وأكدت الوزارة على المساهمة في إنتاج المضامين الرقمية، والدروس المصورة على المستوى الجهوي والإقليمي. لكن رغم هذه المجهودات التي قامت بها الوزارة والأكاديميات الجهوية فالموسم الدراسي في زمن كورونا عرف مجموعة من الاختلالات.

ومن خلال البحث الذي قامت به المندوبية السامية للتخطيط حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي (مذكرة حول نتائج البحث) يمكن أن نورد النسب الآتية بخصوص متابعة التلميذات والتلاميذ في التعليم العمومي:

بالنسبة للتعليم الابتدائي:

- نسبة 21 % عدم المتابعة.
- نسبة 31 % متابعة غير منتظمة.
- نسبة 48 % فقط متابعة منتظمة.

نسبة 81 % متابعة منتظمة بالنسبة للقطاع الخاص.

بالنسبة للتعليم الإعدادي:

- نسبة 17 % عدم المتابعة.
- نسبة 32 % متابعة غير منتظمة.
- نسبة 51 % فقط متابعة منتظمة.
- نسبة 84 % متابعة منتظمة بالنسبة للقطاع الخاص.

بالنسبة للتعليم الثانوي:

- نسبة 10 %عدم المتابعة.
- نسبة 21 % متابعة غير منتظمة.
- نسبة 69 % فقط متابعة منتظمة.

بالنسبة للتعليم العالي:

- نسبة 13 % عدم المتابعة.
- نسبة 31 % متابعة غير منتظمة.
- نسبة 56 % متابعة منتظمة.

تعتبر شبكات التواصل الاجتماعي القنوات الأكثر استخداما لمتابعة الدروس عن بعد بنسبة 40 % في المستوى الابتدائي و44 % في المستوى الإعدادي 46 % في المستوى الثانوي، وبالرغم من ذلك فإن رضا الأسر عن قنوات التكوين عن بعد تبقى متواضعة، فسبع أسر من بين عشرة راضية بشكل متوسط أو غير راضية على الإطلاق عن القناة المستخدمة لمتابعة الدروس عن بعد، وتصل النسبة إلى 59 % بالنسبة للتعليم العالي، ويرجع عدم الرضا إلى غياب التفاعل مع هيئة التدريس بالإضافة إلى ضعف دعم أولياء الأمور خاصة في الوسط القروي، حيث يساعد ما يقارب 75 % من الأولياء أطفالهم المتمدرسين بالابتدائي و36 % يقومون بذلك بانتظام، وتبلغ هذه النسب على التوالي 81 % و44 % بالوسط الحضري، و64 % و20 % بالوسط القروي.

وانطلاقا من هذه المؤشرات والأرقام نسجل مجموعة من الملاحظات حول التعليم في زمن كورونا تتمثل أساسا في:

- عدم تكافؤ الفرص بين التلاميذ والتلميذات المترتب عن غياب الوسائل اللوجستيكية التي يعتمد عليها التعليم عن بعد (أجهزة الحاسوب، الهاتف الذكي، الأنترنيت...).
- الهوة الكبيرة بين العالم القروي والحضري في الولوج إلى المعلومة نتيجة الهشاشة التي يعانيها العالم القروي.
- المضامين الرقمية لم تكن بالمستوى الجيد نتيجة الضغط الذي مورس على أطر وزارة التربية الوطنية، وغياب التكوين في مجال التعليم عن بعد.
- محدودية انخراط الجماعات الترابية في تسهيل التعلم عن بعد، بل في بعض الأحيان غيابها.
- عدم إشراك الأطر التربوية وممثلي الشغيلة التعليمية من نقابات وجمعيات مهنية وأيضا مجتمع مدني ورجال الأعمال في اتخاذ القرارات التي تخص التعليم عن بعد.

- غياب حس المواطنة عند بعض المقاولات التي تستثمر في مجال التربية والتكوين.

• خامسا: مخرجات الأيام والندوات الدراسية والورشات التفاعلية:

في سياق تتبع وتقييم السياسات العمومية الموجهة للشباب في مجال التربية والتكوين بجهة الدار البيضاء - سطات، نظم المركز المغربي للشباب والتحولات الديمقراطية بشراكة ودعم مع مؤسسة فريدريش إيبرت مجموعة من المبادرات والأيام الدراسية والورشات التفاعلية، للمساهمة في فتح نقاش عمومي بين مختلف الفاعلين في الحقل التربوي والتعليمي، وكذا السياسي والجمعوي بجهة الدار البيضاء - سطات من أجل تقديم قراءة في مختلف السياسات العمومية التي تم تنزيلها في قطاع التربية والتكوين، ابتداء من المخطط الاستعجالي وصولا إلى الرؤية الاستراتيجية للإصلاح. وقد أسفرت هذه اللقاءات ومنتديات النقاش التي دامت لمدة 3 سنوات (2019-2021) عن مجموعة من المقترحات والتوصيات التي نرجو من خلالها تجويد المنظمة التعليمية بالمغرب، وإرساء مدرسة المساواة وتكافؤ الفرص.

المقترحات والتوصيات والرهانات المستقبلية:

- تطوير وتفعيل آليات الحكامة المحلية والجهوية في سياق ورش الإصلاح الجهوي الذي تعرفه بلادنا، وذلك من خلال تعزيز الاختصاصات المفوضة للمؤسسات التعليمية في مجال التدبير الإداري والمالي، وخلق بنيات مؤسساتية محلية لمواجهة التدبير المحلي للشأن التربوي بين المؤسسات التعليمية عبر مؤسسة "الأحواض المدرسية"، والانتقال من مشروع المؤسسة إلى مشروع المناطق التربوية من أجل التصدي إلى الخلل الحاصل في العلاقة بين الأسلاك التربوية.
- تعزيز سياسة اللامركزية واللاتمركز من خلال تفويض المزيد من الاختصاصات للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، وتنظيم العلاقة بينها وبين المديريات الإقليمية بما يحقق الانسجام ونجاعة التدبير التربوي والإداري.
- ضرورة التعاقد مع الفرقاء الاجتماعيين بما يضمن السلم الاجتماعي داخل القطاع، ويؤمن حقوق وواجبات كل الأطراف، ويضع مصلحة المتعلمين أولوية تسمو على كل الاعتبارات.
- العمل على إعداد برامج لتكوين الشباب ليصبحوا مواطنين واعين وفاعلين في المجتمع، ومسؤولين عن ذواتهم، وقادرين على خلق حياة مهنية واجتماعية ناجحة.
- ضرورة إجبارية التعليم إلى حدود سن 18 سنة حتى يكون لكل شاب المستوى التأهيلي الذي يخول له الحصول على دبلوم وطني ليندمج في سوق الشغل.
- إقرار نظام تعليمي جهوي يهيئ الشباب للاندماج في الحياة المهنية، مع الحرص على أن يكونوا واعين بالتحديات المطروحة عليهم، وأن تقدم لهم جميع الوسائل والأدوات التي تمكنهم من أن يصبحوا مواطنين فاعلين.
- تشجيع الشباب غير الحاصل على شهادة أو دبلوم على استئناف التكوين الذي يتيح له فرصة الحصول على شهادة أو دبلوم. ولا ينبغي أن يكون هذا التكوين ذريعة للخروج من النظام التعليمي بطرح تكوين بديل مؤجل، وإنما بتقديم فرصة للتأهيل وإعادة

- التأهيل بشكل يتناسب ووضعية الفرد ورغباته وتطلعاته، كما أن الأمر يعتبر أداة للإدماج المهني والاجتماعي.
- العمل على إقرار نظام تعليمي مدى الحياة باعتباره حق لكل فرد من أجل الاندماج في المجتمع والحياة المهنية.
- انخراط جميع فعاليات المجتمع من مؤسسات، نقابات، وجمعيات مهنية وتعليمية للمساهمة في تطوير ونجاح واستمرارية التعليم مدى الحياة.
- توفير التمويل الكافي لتحقيق التعليم للجميع والتنمية المستدامة، والحكامة في تدبيره جهويا ومحليا ووطنيا لتحقيق المدرسة المنشودة، وفي غياب هذا الشرط الحيوي فإن أي خطاب حول الإصلاح سيكون مصيره الفشل الذريع.
- توفير الموارد البشرية اللازمة وتوفير تكوين جيد وكاف لها، وتحفيزها على العطاء والإبداع والابتكار واتخاذ المبادرة.
- التأكيد على مجانية التعليم باعتباره حقا من حقوق الإنسان، وعلى الدولة أن تضمن وصول الجميع إلى تعليم مجاني لضمان تعليم منصف للجميع، وإلغاء كل الرسوم الدراسية والتكاليف غير المباشرة (حسب توصيات منظمة اليونيسكو).
- إشراك الجميع في تحقيق وإنجاز إصلاح المنظومة التربوية (الدولة، الجماعات المحلية، الأسر، المجتمع المدني، والفاعلون الاقتصاديون والاجتماعيون).
- إرساء تعليم أولي عمومي إلزامي ومجاني على الأقل سنة واحدة قبل ولوج التعليم الابتدائي، وتكوين المربيين والمربيات تكوينا جيدا وتمكينهم من الدعم اللازم، وتحمل الدولة لمسؤوليتها بدل ترك هذا القطاع حكرا على القطاع الخاص.
- ضمان المساواة وتحديد مواصفات مخرجات التعلم الملائمة لحاجيات المجتمع، وأن يكون التقييم توجيهيا يلخص المؤهلات التي تشمل الانتقال ومواصلة التعلم أو العمل.
- إعطاء الأهمية لتعميم التعليم في الوسط القروي، وخاصة تشجيع تمدرس الفتيات بتعميم نموذج المدرسة الجماعاتية، وتوفير الحد الأدنى من الخدمات المدرسية لضمان استمرار تمدرس التلاميذ (الإطعام، النقل، المرافق الصحية، والنقل أو الإيواء للأساتذة...)، وإشراك شغيلة التعليم، والجماعات المحلية، والسلطات المحلية في تدبير مشاكل المنظومة التعليمية.

وفي سياق جائحة كورونا التي عرفها المغرب يقترح المركز المغربي للشباب والتحولات الديمقراطية المقترحات والتوصيات التالية:

★ تجميع الممارسات الفضلى في مجال التعليم عن بعد، وإصدار دليل من أجل تبادل التجارب بين الأطر التربوية، وتثمين ما قدمه الأساتذة خلال جائحة كورونا.

★ خلق بنك المعلومات أو منصات رقمية للاستفادة منها مستقبلا.

★ وضع مصوغة تكوينية بخصوص التعليم عن بعد تدرس في معاهد التكوين الخاص بالأطر التربوية والإدارية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم والبحث العلمي.

★ تشجيع الجماعات الترابية للانخراط في عملية

★ دعم المؤسسات التعليمية بالعتاد المعلوماتي، وكذا دعم الأسر المعوزة إسوة بما قامت به بعض هذه الجماعات الترابية.

★ ربط جميع المؤسسات التعليمية بشبكة الأنترنيت من أجل تسهيل ولوج الأساتذة والتلاميذ إلى المنصات الرقمية.

★ العمل على إرساء مبدأ تكافؤ الفرص بين المجال الحضري والقروي من أجل الولوج إلى التعلمات.

جميع حقوق الطبع محفوظة

المذكرة الترافعية حول:
السياسات العمومية الموجهة للشباب
في مجال التربية والتكوين بجهة الدار البيضاء - سطات

النسخة الأولى: ماي 2021

الإخراج الفني: كريم ثابت

الطباعة: **Grafik MA** -38 rue Abou Al Waqt Khalaf

Résid haydar Eljerrah , n°10, Bourgogne 20000 Casablanca

تنبيه: المواقف الواردة في هذه المذكرة الترافعية تعبر عن آراء المركز المغربي للشباب والتحولات الديمقراطية لوحده و لا تلزم بالضرورة مؤسسة فريدريش إيبرت

المركز المغربي للشباب والتحولات الديمقراطية
MOROCCAN CENTER FOR YOUTH AND DEMOCRATIC TRANSITIONS

165، شارع عبد المومن، عمارة B، الطابق 3، رقم 6،
الدار البيضاء - المغرب

+212614771521 / +212671651954

cmjtd.14@gmail.com

تابعونا عبر:

@cmjtd2014 @cmjtd2014

cmjtd.2014

www.cmjtd.org